Hespéris-Tamuda LVIII (1) (2023): 255-272

An Unpublished Document on the Abolition of Slavery in Tunisia (1890): The Event and its Global Historical Contexts

Tahrīr al-ʿabid fī al-bilād attūnisyati (1890): wathīqatun ghayru manshūratin: al-ḥadath wasiyyaqāt tārīkhihi al-ʿālamī

وثيقة غير منشورة عن تحرير العبيد في البلاد التونسيّة (1890): الحدث وسياقات تاريخه العالمي

محمد البشير رازقي
أستاذ تاريخ مساعد
جامعة جندوبة-تونس

Abstract: This unpublished document aims to provide some information relating to the emancipation of slaves in Tunisia (1846). Even if this document was written in 1890, after the submission of Tunisia to the French Protectorate, it means that the question of the slave trade still continues to preoccupy political actors at that time. The content of this document sheds light on a few points relating to this subject of research, the most important of which is to highlight the relationship between this emancipatory initiative for slaves in Tunisia, with the effects of competition at the international level. On the monopoly of power and the sources of wealth and influence, whether at the level of the Mediterranean where England did not hide its ambitions to extend its influence there, or at the level of the conflicts of interest between the different power of the time regarding the Mediterranean and the Atlantic Ocean, especially with the beginning of the emergence of American power.

Keywords: Abolition of Slavery, Tunisia, 19th century, England, United States of America.

الوثيقة ورهانات إنتاجها

تناولت دراسات عديدة موضوع العبودية في البلاد التونسيّة سواء خلال القرن 18،[1] أو القرن 19.[2] استمرّت ممارسات الاستعباد في الإيالة التونسيّة إلى حدود سنة 1892 وهو تاريخ

1. Lucette Valensi, "Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au 19e siècle," *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations*, 22 e année, N. 6, (1967): 1267-1288.

2. Abdelhamid Larguèche, *Les ombres de la ville, pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, 18e et 19e siècles*, (Tunis: CPU, 2002); M'hamed Oualdi, *Esclaves et maîtres: Les Mamelouks des Beys de Tunis du 17e siècle aux années 1880*, (Paris: Éditions de la Sorbonne, 2011).

إصدار قانون تجريم الاسترقاق من قبل السلطة الاستعماريّة، بعد الأوّل الذي صدر سنة 1846 من طرف أحمد باي[3]. مارست بريطانيا ضغوطا كثيرة من أجل إلغاء العبوديّة عالميّا خاصة بداية من مداولات مؤتمر فيينا، حيث أصبحت الحاجة ليد عاملة رخيصة سببا أساسيّا وراء رغبتها في تحرير العبيد، إلى جانب دعمها للمجتمع المدني وجمعيّات إلغاء العبوديّة. كانت بريطانيا رائدة في إلغاء الرقّ في كامل مستعمراتها (سنة 1808)، وبعدها ضغطت على اسبانيا لاتّباعها إلى جانب تحصّلها على ملايين فرنک كتعويضات (سنة 1817)، وتأخّر تحرير العبيد في فرنسا إلى حدود سنة 1848 (ربيع الشعوب) أي بعد الإيالة بأكثر من سنة ونصف. بدأت إصلاحات أحمد باي بداية من سنة 1841 حيث منع الاتّجار بالعبيد في 6 سبتمبر 1841، وقرّر في أفريل 1842 أنّ كل عبد يدخل إلى تونس يُعتبر حرّا مباشرة وأن كلّ أبناء العبيد الذين يولدون بعد هذا التاريخ يعتبرون أحرارا.[4]

حُرّرت الوثيقة في 26 يونيو 1890 أي بعد تسع سنوات من استعمار فرنسا للبلاد التونسية وأربعة وأربعون سنة من الإعلان الرسمي لتحرير العبيد (1846).[5] لاحظت السلطات الاستعماريّة استمرار عدد من المتنفّذين اجتماعيّا في تجارة العبيد "السّود" بطريقة سريّة، ولهذا سعت إلى إصدار قانون يُجرّم التجارة العبيد، صدر هذا القانون سنة 1892، وقد تمّ التمهيد له من خلال هذه الوثيقة.

لم يُعلن كاتب الوثيقة عن اسمه، وحاول من خلالها أن يُبيّن حرص حكام البلاد التونسيّة على تحرير العبيد بداية من القرن 19 وخاصّة زمن حكم أحمد باي (ت.1855) حيث أُعلن نهائيّا عن تحرير العبيد سنة 1846. استند النصّ على مرجعيّات عديدة منها التاريخي مثل حثّ الإسلام على عتق العبيد، والتاريخي من قبيل حملة ادوارد اكسموث (Edward Exmouth) سنة 1816 بُعيد نهاية الحروب النابليونيّة وبداية انقلاب موازين القوى في البحر الأبيض المتوسّط لصالح أوروبا.

تمدّنا هذه الوثيقة بمعلومات مهمّة تساعدنا على فهم السياق العالمي لتحرير العبيد في البلاد التونسية ومنها:

– تدخل الوثيقة في إطار محولة التأسيس لشرعنة منع التجارة بالعبيد بداية من تاريخ 1816 حيث اتّفق بايات تونس مع إنجلترا على منع المتاجرة بالرقيق الأبيض أوّلا (العلوج)

3. أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوک تونس وعهد الأمان**، (تونس: الدار التونسيّة للنشر، 1989): 40-100.

4. Inès Mrad Dali, "De l'esclavage à la servitude," *Cahiers d'études africaines*, 179-180, (2005): 935-956.

5. تتكوّن هذه الوثيقة من 14 صفحة (323 سطرا) مكتوبة بخطّ مقروء، وهي محفوظة بالأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخيّة، الصندوق 1، ملف عدد 10، وثيقة عدد 9 (26 يونيو 1890).

مع بداية ترسّخ النفوذ البريطاني في البحر الأبيض المتوسّط من جبل طارق وصولا لمالطة واليونان. إذا مثّل منع تجارة العبيد وجها أساسيّا من وجوه انقلاب موازين القوى في البحر الأبيض المتوسّط.

– يقدّم لنا نصّ الوثيقة إطارا واضحا لطبيعة العلاقات الدبلوماسيّة خلال القرن 19. دخلت أوروبا بعد الحروب النابليونيّة (1815) في فترة سلم طويلة ترسّخت خلالها أهميّة التجارة، وبالتالي ارتفاع صوت المعاهدات والاتفاقيّات على حساب "القرصنة" والحرب والقوّة. وقد ذكر النصّ بالاتفاقيّات العديدة التي التزم بها بايات تونس بداية من سنة 1816 وصولا إلى سنة إعلان تحرير العبيد (1846). فالدبلوماسيّة في هذا السياق هي خادمة للسلم وللنموّ الاقتصادي والتبادل التجاري.

– حرص كاتب الوثيقة على ذكر اسم بريطانيا فقط كدولة أجنبيّة. هل يمكن القول إن إنجلترا من خلال سعيها المحموم لتحرير "عبيد" العالم توجّست خوفا من أمريكا صاعدة؟ أسّس منطق الرأسماليّة وخاصّة خوف إنجلترا من إمكانيّة تأميم أمريكا لثرواتها وأهمّها القطن إلى سعي انجليزي لتحرير العبيد في العالم للحفاظ على آلتها الصناعيّة. بدأت الحرب الأمريكية مباشرة بعد إعلان أبراهام لنكولن عن تحرير العبيد (1861). لم تكن المسألة ذات أبعاد إنسانيّة، بل مثّل هذا القرار نقطة التقاء شبكات مصالح ونفوذ عديدة وذو أبعاد عالميّة. فقد ساهمت الحرب الأهلية الأمريكية في إعادة توزيع خريطة النفوذ عالميّا عبر إيقاف مادّة القطن وهي التي تحتكر تصدير سبعة أثمان محصوله للعالم.[6] بدأت بريطانيا في تأمين مصالحها الاقتصاديّة عبر إتمام السيطرة على البحر الأبيض المتوسّط، توجّسا وخوفا من عدم قدرتها مستقبلا على الأطلسي في ظلّ صعود القوّة الأمريكية. وهذا الذي حدث فعلا مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) وبعدها حيث أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على قطنها وتقلّص بالتالي النفوذ البريطاني في المحيط الأطلسي.[7] يرتبط إذا حدث تحرير العبيد (1846) في تونس بالحرب الأهليّة الأمريكية (1861-1865)، حيث اختلفت الأزمنة وتشابهت الرهانات بل وترابطت. ونستنتج إذا أن حدث تحرير العبيد في تونس يتموضع ضمن سياق عالمي شديد الخصوصيّة، بدأت تشعر فيه إنجلترا بتغلّب المحيط الأطلسي على البحر الأبيض المتوسّط، وخاصّة مع

6. Sven Beckert, "Emancipation and Empire: Reconstructing the Worldwide Web of Cotton Production in the Age of the American Civil War" *The American Historical Review*, Oxford University Press Vol. 109, No. 5 (December 2004): 1405-1438.

7. Matthew Specter, *The Atlantic realists: Empire and international political thought between Germany and the United States*, (U.S.A: Stanford University Press, 2022).

امكانيّة حرمان بريطانيا من نفوذها في شمال القارة الأمريكية.[8] وليس من باب الصدفة وقوع تحرير العبيد في تونس سنة 1846 في زمن شهد أزمات عديدة أنتجت ربيع الشعوب الأوروبية سنة 1848.[9] وقد هيمنت بريطانيا تماما على اقتصاد العالم مع حلول سنة 1848. وعاشت أوروبا أزمة اقتصادية رهيبة بين العامين 1846 (تاريخ تحرير العبيد بتونس) و1848، سببها كساد دوري يصيب المنظومة الرأسماليّة، وانسداد مرتبط بثلاثيّة: أماكن استخراج المواد الأولية والاعتماد على اليد العاملة الرخيصة، بلد التصنيع، الأسواق لتصريف السلع المصنّعة. هذا إلى جانب أهميّة توفّر مدخول واضح لمجمل السكان للمساهمة في الدورة الانتاجيّة وخاصّة لشراء المنتوجات، أي البحث عن فئات اجتماعية استهلاكية جديدة ذات مدخول قار، وهذا ما لا يتوفّر لدى العبيد. ولهذا من الطبيعي أن تقود إنجلترا حملة تحرير العبيد في العالم،[10] وتشنها على باي تونس أيضا قُبيل سنة 1846.[11] وقد أصبحت الرأسمالية تحتاج إلى مستهلكين لهم أجر قار وثابت، فالنموّ الاقتصادي يعتمد أساسا على استهلاك ما يُنتج، فلم تعد الرأسمالية تحتاج للعبيد إنما للمؤجَّرين.

ويمكن أن نؤكد أخيرا مدى أهميّة هذه الوثيقة غير المنشورة سابقا في موضعة حدث تحرير العبيد في البلاد التونسيّة ضمن سياقه العالمي وخاصّة علاقة بريطانيا بإتمام سيطرتها على البحر الأبيض المتوسّط وتوجّسها في الآن نفسه من صعود وشيك للمحيط الأطلسي ومن وراءه الولايات المتحدة الأمريكيّة، وهذا الذي حصل فعلا بعد 15 سنة من تحرير العبيد في تونس، حيث أعلنت الحرب الأهلية الأمريكية (1865-1861) تغيّر توازنات القوى عالميّا وبداية بروز الأطلسي كقوّة حاكمة لا محكومة.

نصّ الوثيقة

"الحمد الله. خلاصة ما يتعلّق بملك الرقيق بالمملكة التونسيّة فيما تقادم من التاريخ.

ملك الرقيق مما تقادم عهده في التاريخ وتعورف عند سائر الأمم والأجناس خصوصا بالبلاد التونسيّة لموقعها الجغرافي وقربها من السواحل الأوروبيّة. وكان للاتّجار في الرقيق رواج، ولبيعه أسواق معلومة على عهد القرطاجنيين ومن سلفهم من الدول كما يعلم تفصيل

8. Don H. Doyle, *American Civil Wars: The United States, Latin America, Europe, and the Crisis of the 1860s*, (U.S.A: The University of North Carolina Press, 2017); Gregory P. Downs, *The Second American Revolution The Civil War-Era Struggle over Cuba and the Rebirth of the American Republic*, (U.S.A: The University of North Carolina Press, 2019).

9. Sandrine Kott, *L'Allemagne du 19e siècle*, (Paris: Hachette supérieur, 2004): 50-70.

10. Alessandro Stanziani, "Le mouvement abolitionniste au Royaume-Uni et en France," *Les métamorphoses du travail contraint* (Paris: Presses de Sciences Po, 2020), 133-187.

11. Abdelhamid Largueche, *L'abolition de l'esclavage en Tunisie: à travers les archives: 1841-1846*, (Tunis: Alif, 1990).

ذلك مما بسطه علماء التاريخ، وقد أقرّ الدين الإسلامي معاطاة ذلك لكن قيّد التملّك بشروط يعسر على من خاف الله اتّباعها ويرى النجاة في عدم التملّك مع ما ورد في الشرع المحمّدي من الحثّ على العتق والترغيب فيه.

والأصل في إباحة الرقيق في الدين الإسلامي المأخوذ بالغزو من المحاربين ثمّ صار يرتكب بأوجه أخرى لا تبيحها الشريعة الإسلامية. وعلى عهد دول الإسلام بالمملكة التونسية كان يتعاطى الجلب والاتّجار في الرقيق بنوعيه الأبيض الأوروبي ويُعرف بالأعلاج، ويُجلب بواسطة السفن من السواحل الأوروبية أو غزو سفن الافرنج المتجوّلة بعرض البحر المتوسط. والوحش السوداني ويُعرف بالعبيد ويجلبه الرحّاله (كذا: الرحّالة) من الغدامسيين، وسوق بيع الرقيق يُعرف إلى يومنا هذا بالبِرْكة وهو السوق الذي يباع فيه المصوغ والمجوهرات النفيسة الآن. وفي سنة 1231 الموافق لسنة 1816 استقلّت جزر القريق (كذا: اليونان) ودخلت تحت حماية دور الانقليز وذلك إثر حرب وقع بين القريق والدولة العثمانية. وعند انتشاب الحرب كاتب امبسدور (كذا: قنصل) دولة انقلتيره أميرال العمارة البحريّة بالبحر الأبيض الأمير محمود باشا بن محمد الرشيد باي بن حسين باي بن علي تركي مؤسّس الدولة الحسينيّة يطلب منه بموجب الوداد والمحبّة من دولته ودولة الأمير أن يعده بمكاتبة رعاياه الذين هم بالممالك العثمانيّة بأن لا يشتروا أسارى قريق ولا يرسلوهم لتونس بقصد البيع، كما يأمر بإرجاعهم لبلادهم ما لم يأته بذلك فرمان سلطاني فيجب عليه الامتثال لمتبوعه، لكن بعد قراءته بديوانه وإعلام القنصل به.

ثمّ أمضى الأمير محمود باشا شروطا بواسطة الأميرال المذكور واعترف فيها باستقلال جزر القريق وحماية انقلتيره للجنس القريقي، وبمقتضاها يعاملون بتونس معاملة الانقليزيين ومرجع النظر في شأنهم لقنصل انقلتيره. ونصّ الفصل الثالث من الشروط: حيث هذه الجزر أصبحت انقليزية لزم تسليم كلّ الأسارى الموجودين في أوجاق تونس الذين هم من أهالي الجزر المذكورة لمن هو مأمور من طرفهم، ومن بعد اليوم حين ما يؤتى بأحد من أهالي تلك الجزر يُردّ حالا مع أمواله إلى قنصليّة انقلتيره. ونصّ خاتمة الشروط.

الشروط المذكورة حُرّرت في نظيرين بتاريخ 17 أفريل 1816 الموافق 19 جمادى الأولى 1231 ببلادي في سراية باردو الواقعة جوار تونس والله شاهد على ذلك. الإمضاء محمود باشا والي دار الجهاد تونس. كما أمضى بتاريخ اليوم المذكور شروطا ملحقة بها وملخّصها: إنه بناء على قدوم أميرال العمارة الانقليزية بالبحر الأبيض الحاملة للعلم الأزرق إدوارد اكسموث الكولير غرانقروش (Admiral Edward Pellew 1st Viscount Exmouth) لإبلاغ ما قرّرته ملكة انقلتيره من منع الأسر فيما يستقبل، فإن باي تونس لدوام المحبّة بينه وبين دولة انقلتيره

ولاستجلاب خواطر الدول الأوروبية وافق على أنه إذا وقع فسخ الصلح بين تونس وإحدى دول أوروبه (كذا: أوروبا) وحصلت وحشة بين الطرفين فما يوجد من الرجال لا يُطلق عليهم عنوان أسير بل يعتقلون تحت الحفظ إلى أن تقع المصالحة فيُردّون بوجه المبادلة أو يُرخّص لهم الرجوع بدون فدية دراهم. وبعد انعقاد الشروط المشار إليها أطلق الأمير جميع الأسرى الموجودين قبل ذلک التاريخ بالمبادلة بأسرى المسلمين وبالفدية المالية، ويؤيّد ذلک ما بالجرايد (كذا: القوائم) التي بها أسماء المبادل بهم والمفدون وكذا التذكرة التي نصّها:

الحمد الله لمستحقّه تذكرتنا هذه بيد قنصل الانقليز ركت أوقلنور وأنه دفع لنا مائة ألف وسبعة وأربعين ألفا وتسعمائة ريال دورو سكة اسبانيّة وذلک فدية أربعمائة وثلاثة وتسعين نصرانيّا نابلطان (كذا: من نابولي) الذين كانوا أسارى بتونس مثلما اتّفقنا مع الأرداكسموط الأرمرالي (كذا: اللّورد اكسموث) الانقليز (كذا: الإنجليزي) الذي كان بتونس ودفعنا النصارى له في تاريخ الاتّفاق المذكور وهو سبعة عشرة من أفريل 1816 وهو تاريخ النصارى. وخلص في جميع فدوة (كذا: فداء) النصارى النابلطان الأفدوة تسعة أنفار نصارى نابلطان خارج العدد المذكور لم تأت فدوتهم فهي باقية عنده، وكتب بالإذن من الفقير إلى ربّه محمود باشا عفى عنه أمين في 29 جمادى الثانية 1231.

وفي أوت 1823 وقع اعتداء من القريق (كذا: اليونانيين) على التونسيين فخالفوا الشروط المنبرمة (كذا: المنعقدة) وضبطوا السفن وأسروا، فاحتجّ الأمير محمود باشا على ذلک وكاتب دولة الانقليز مسجّلا بما نصّه: من عبد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه المتوكل عليه المفوّض جميع أموره إليه محمود باشا صاحب كرسي مملكة افريقيّة لطف الله تعالى به آمين إلى مصالحنا الكولير طوماز سومتلند فيتشور رأي (كذا: حاكم) دولة الانقليز بمالطه أمّا بعد، أنه كان سابقا قدم إلى حضرتنا باشادور (كذا: قنصل) من قبل أحبابنا دولة الانقليز وتكلّم معنا في أحوال القريق بأننا لا نؤسر (كذا: نأسر) منهم أحدا ولا نسرّحوا (كذا: لا نسمح) بيعه في بلدنا وإن وقع شيء من ذلک فإنّ قنصل الانقليز الذي مأمور من الباشادور المذكور برفع أهله وجميع أتباعه ويغلق داره ويسافر. ثمّ بعد ذلک أتوا قراصن قريق (كذا: قراصنة يونانيّين) إلى شطوط عمالتنا وبعض مراسينا ورفعوا من البرّ بعض أنفار، وأخذوا بعض شقوف (كذا: قوارب) لأهل عمالتنا وأسروا منهم بعض أنفار.

ثمّ بعد ذلک في هاته المدّة أتى بريک (كذا: سفينة) قريق رياسة (كذا: رئاسة) قبطان جورجي قسنطين إلى بلد صفاقس من عمالتنا ومعه سبعين نفر مسلّحين أحرار وعبيد سودان وفيهم يهود، أخذ جميعهم من مراكب طرابلس فأرسل القريقي الرايس المذكور صحبة نصراني بحري صبنيول وطلب من قايد صفاقس أن يشتري منه جميع الأنفار المأسورين عنده في البريک

بالدراهم، فامتنع القايد المذكور من شراء الأسارى المذكورين من عند القريق وأعلمنا بالقضيّة وطلب منّا الإذن فيما يكون عليه عمله في شأن الأسارى المذكورين، فلم يصبر رايس القريق لذلک وتوجّه لبلد سوسة من عمالتنا وطلب من قائدنا أن يبيع له الأسارى المذكورين بالدراهم، فعند ذلک أحضر قايد سوسة جميع نيّاب قناصل الدول المصالحين معنا القاطنين بسوسة منهم نايب قنصل الانقليز المسمّى مانوشي وأرسلهم لشقف قرصان القريق للرايس المذكور ليكون بيع الأسارى المسلمين الذي في الشقف المذكور على أيديهم، فتوجّهوا نوّاب القناصل المذكورين لشقف الرايس القريقي المذكور واشتروا منه جميع الأسارى المذكورين بألف دورو وثلاثمائة وخمسين دورو سكة صبانيّة (كذا: إسبانيّة) كما ذلک كلّه مبيّن في بنظيرة الكتب التي أخذناها من نوّاب القناصل. وها هو يصلكم صحبة جوابنا هذا. فعند وقوع هذا الفعل من القريق عمّرنا (كذا: جهّزنا) قراصن لنا وأمرناهم بحماية عمالتنا ومراسينا ويأخذون القريق أينما وجدوهم. وهذا الأمر لا بدّ منه، وأعلمناكم أحبابنا بذلک كلّه لارتفاع اللوم لأننا باقين على المحبّة القديمة والمودّة، وكتب يوم الأربعاء الرابع عش من ذي الحجّة الحرام 1238. وملخّص الكتب المحرّر من قناصل الدول بسوسة وهم برتولمي نايب قنصلات الصاردو (كذا: سردينيا) وجلورمو سكمان نايب قنصلات فرنسا ونكوله منوتشي نايب قنصلات الانقليز أنهم يشهدون بأن القايد فرحات الجلولي استدعاهم يوم الجمعة الثامن من أوت 1823 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمحلّ حكمه وطلب منهم التوجّه للبريک (كذا: السفينة) الراسي بمياه سوسة، فتوجّهوا حالا فوجدوا البريک حاملا علما إسلاميّا وعلما أبيضا ترنكيت وذلک يدلّ على أنه له متكلّم مع أهل البلد وأن البريک للقريق وقبطانه يسمّى جورجو قسنطين وعمارته من جزيرة سباسيه وأتى لأجل القرصنة بالمياه التونسيّة، فسألوا قبطانه عن سبب مجيئه إلى سوسه فأجابهم بأنه ضبط شباک طرابلسي ببحر جربة حمولة فوّه.

وغيرها وبه ثمانية وخمسون شخصا عبيد سود وستّة عشر شخصا أحرارا بيض بين بحرية وركاب وثلاثة يهود. وبعد ضبط الشباک قصد صفاقس لقصد فديتهم وحيث لم يجد غرضه مع قايد صفاقس أتى إلى سوسة وإن لم يجد من يفديهم منه يقلع مسافرا بهم. أما الشباک المضبوط فقد تعطّب أثناء الطريق وغرق بما فيه من الحمولة. وبعد سماع جوابه وقع الوفاق بينهم وبين القبطان بمقتضى ما عندهم من الإذن من قايد سوسة على فداء جميع المسلمين بإحدى عشر مائة دورو وتواعدوا على إتمام ذلک غد ذلک اليوم لضيق الوقت عن الذهاب والإياب. ومن الغد دفع لهم القايد القدر المتّفق به وتوجّهوا على الساعة الثامنة ونصف صباحا وسلّموا الدراهم للقبطان وأنزل لهم خمسين شخصا من العبيد وأربعة عشر شخصا أحرار وامتنع من تسليم البقيّة ثمّ طيّبوا خاطره بزيادة مائتين وخمسين دورو وأنزل لهم البقيّة فرجعوا بهم إلى القايد وأنزل البريک العلمين ورفع علم جنسيّته وأقلع. وفي 29 ديسمبر من عام 1823 كاتب كلّ من

السير هملتن كماندان العمارة البحريّة الانقليزية الراسية بمياه حلق الوادي وقنصل جنرال دولة الانقليز بتونس الأمير محمود باشا مسجّلين عليه فيما وقع من عدم الاحترام للعلم الانقليزي ومن مخالفة الشروط المتقدّم ذكرها بإنزال امرأتين قريقيتين من مركب انقليزي جبرا فأجاب الأمير عند ذلك بالمكتوب المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1239 بما نصّه:

أما بعد أتانا جوابكم المؤرخ بتسعة وعشرين من شهر دجنبر سنة ألف وثمانمائة وثلاثة وعشرون مسيحية وبه شرط جديد في شأن البريک (السفينة) بنديره انقليز المسمّى ماركو أمتونيو وقعت له بهذلة (كذا: إهانة) كبيرة بمرسة (كذا: ميناء) حلق الوادي وهي مخالفة للشروط التي بيننا وبين دولة الانقليز وطلبتم منا أن نوضعوا ختمنا في ها الكتب وأننا تيقّنا بالبهذلة (كذا: بالإهانة) التي وقعت للبريک المذكور ولأجل هذا نلزموا (كذا: نلزم) أنفسنا بأداء قدر دراهم يبينوها لنا دولة الانقليز وأن تلک الأداء حقّا لمولى البريک والقبطان وبحريّة البريک المذكور لأداء المصاريف والخصاير (كذا: الخسائر) التي وقعت لهم، وزاد في أيضا ما هو أهمّ لنرضي به دولة الانقليز عند طلبهم منا. فالجواب أننا لا علم لنا بالبهذلة (الإهانة) التي وقعت لصنجق (العلم) الانقليز وإنما بعثنا رجلا من طرفنا يهبط زوج جوارٍ مسلمين من غير جنس القريق، والرجل الذي أمرناه بتهبيط (كذا: تنزيل) الزوج جوار المذكورين لم يطلع للبريک (كذا: السفينة) لا هو ولا غيره لأن البريک المذكور كان كرنتينة (تحت الحجر الصحّي)، فلو كان تهبيط الزوج جوار على هذا الوجه من غير محاربة ولا غصب وأنتم تعدّوها بهذله (كذا: إهانة) والحال أن الجوار المذكورين لا يمكن أن يقال فيهم أسارى لأنّهما زوجات لأبنائنا كما هو معلوم عند جميع النّاس. ولو كانوا أسارى لم يحملهم رايس البريک الانقليز معه لأنّ دولتكم منبّهة عليهم بأن لا يحملوا أسارى كما هو مبيّن بالباتينته (كذا: الوثيقة) التي بيد الرايس المذكور فإنه يذكر فيها وأنهم زوج نسوان مسلمين، فلتكن أعظم بهذله أخذ الجزيريه (كذا: أهل الجزائر) رزق التوانسه من تحت سنجق الانقليز. وطلبنا من قنصلكم كم من مرة في ترجيع رزق أهل بلدنا. فأجابنا أن مركب البزرقان ليس عنده قوّة لتدافع عن نفسها محاربة الجزيرية وباقي إلى الآن لم نخلصوا في رزقنا الذي أخذ من تحت سنجق الانقليز. والحال أن هذا المركب لا وقعت له بهذله ولا نحن نرضوا(كذا: نرضى) من يتعدّى على سنجق الانقليز في بلدنا. فإن قبلتكم تقريرنا هذا فذلک المراد، وإلا فها نحن عينّا ولدنا محمود الجلولي بشذور (كذا: قنصل) ليتكلّم في حقّنا مع دولة الانقليز نطلبوا منكم تحملوه معكم، وإلا نحن نرسلوه مع مركب أخرى ولا بدّ لأن مقصودنا دوام المحبّة التي بيننا وبين دولة الانقليز إن شاء الله.

كما أجابهما عن الشرط الموجّه له مع مكتوبهما المشار إليه بما ملخّصه: قد بلغ مكتوبكما وصحبته الشرط المراد إمضاؤه المتضمّن أن الأسرى القريق لا يسوغ التبايع فيهم ومحجّر على

سكان مراسي تونس أسرهم مدة حرب الدولة العثمانية مع القريق. والجواب أنكما على علم بما تضمّنه المكتوب الوارد لي من قبطان باشا وإني رعاية للمحبة التي بيني وبين دولة الانقليز، فإني أتحمّل فيما يستقبل إذ يؤتى بأسرى قريق لا يباعون وإنما يُعتبرون أسرى حرب إلى أن يتمّ الصلح وتقع مبادلتهم بغير فداء مالي، وإنّي أخالف بهذا التعهّد أمر سلطاني وأتحمّل ما يلحقني من العتاب في شأن ذلک لأنّ القريق رعايا عثمانيّون.

وفي 18 أفريل 1828 كاتب قنصل جنرال دولة الانقليز السير طوماز ريد (Thomas Reade) الأمير حسين باي بما نصّه: حضرة المعظّم الجليل سي حسين باشا باي تونس أنّ الواضع اسمه أسفله نايب وقنصل جنرال الحضرة، راي (كذا: ملک) انقلتيره يتشرّف بإعلام حضرتكم أنه وصله المكتوب الذي وجّهتموه له جواب مطالبته عن إطلاق الثلاث صبيان قريق الذين جابتهم (كذا: جلبتهم) هنا من قريب السكونة (كذا: السفينة الحربيّة) مبروكه، وإن كان على الظاهر أنّ هذه الصبيان يدعون الآن أنهم مسلمون، ومع ذلک لا يجحدوا أنّ والديهم نصارى قريق واشتراهم رايس السكونة (كذا: ربّان السفينة الحربيّة) من الأتراک الذين أسروهم. فهكذا إذن قد حصلت المخالفة في الشروط التي صارت مع قبطان هاملتون لأنه قد وقع الاتّفاق خصوصا أنه لا يجوز لرعايا حضرتكم أن يشتروا النصارى أكثر وإن فرضوا أنهم بدّلوا دينهم من تلقاء أنفسهم وإنهم بلغوا رشدهم ليجوز اختيارهم. ومع ذلک قضيّة مشتراهم من أصلها هي مخالفة عيانا للشروط المذكوره وهذا أمر واجب على القنصل أن يُعلم به دولته، محرّر في القنصلاطو (كذا: القنصليّة) الانقليز يوم 18 أفريل 1828 مختوم طوماز ريد.

ثمّ كاتب ثانيا بما تضمّنه المكتوب أعلاه مع زيادة ما نصّه: إنّ هذه الصبيان حين أُسروا لا يمكن أنهم كانوا مسلمين لأنه نهي في شريعة الإسلام أن يُباع مسلم مملوكا، وأمّا الأسئلة التي ذكرها حضرتكم أنه من حقوقكم تبقوا عندكم مثل الأسرى كلّ قريقي نصراني إذا كان جابه (أتى به) هنا واحد من قراصينكم لتنظروا به أمر السلطان، فأن القنصل جنرال يرغب حضرتكم أن تتأمّلوا أن هذا الذي تدعوه هو غير مطابق لما أوضحه جنابكم من قريب وهو أنكم أذنتم القنصل جنرال يعلم دولته أن جنابكم اعتمدّتم قطعا أنّكم لا تدخلوا نفوسكم (أنفسكم) في القضيّة التي سافر لأجلها باشادور (قنصل) حضرة راي (ملک) انكلتيره من اسلامبول. فإذا كان دار عندكم الرأي في هذا الأمر فيكون واجب على القنصل أن يخبر بذلک حالاً دولة مولاه. واتّباعا يرغب جنابكم أن توضّحوا إيضاحا بيّنا على مرادكم في هذا المقصود. مختوم طوموز ريد (توماس ريد) محرّر في القنصلاتو (كذا: القنصليّة) الانقليز يوم 20 أفريل 1828. وأجاب الأمير حسين باي عن ذلک بما نصّه: من عبد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه المتوكل عليه المفوّض أمره إليه حسين باشا ملک تونس المحميّه وسائر بلاد الافريقيه

أحسن الله إليه وخلّد عافيته عليه آمين، إلى معاهدنا الكولير طوماس ريد قنصل جنرال دولة الانقليز أمّا بعد، فإنه بلغنا كتابک المؤرّخ في 20 أفريل 1828 ذكرت فيه أنه وصلک كتابنا الذي وجّهناه إليک جوابا عن مطالبتک بإطلاق الثلاث صبيان مسلمين الذي قدموا من برّ الترک مع سكونتنا (كذا: سفينة) مبروكه وادّعيت أن أصلهم قريق كان اشتراهم رئيس السكونه وأن ملكيّتهم لا تمكن لمخالفتهم الشروط التي وقعت مع القبطان هاملتون إلى آخر ما ذكر. والجواب أن هذه الثلاثة صبيان قدموا لبلادنا على حالة الإسلام وأنّ الرئيس الذين كانوا في كفالته توفّي في المحاربة ولا نعرفوا الآن هل أصلهم قريق كما ذكرت وأحبّوا الدخول في دين الإسلام وأخذهم الرايس المذكور حفظا لهم كما هو المرغوب في دين الإسلام أو اشتراهم وهم مسلمون أو كيف أصلهم. وحيث كان كذلک فلا يجوز لنا إهمالهم ويجب علينا حفظهم للحالة التي هم عليها وهي الإسلام لأنّنا لا نعرفوا غيرها. والحالة التي هم عليها تُوجب علينا حفظهم والنظر في أمورهم كما أصل ديننا وأنّ ذلک مخالف أوضحناه لک قريبا، فاعلم أنّک لما أخبرتنا بخروج الباشاذور (كذا: القنصل) الانقليز من محروسة اسلامبول وأحوال القيرة (كذا: الحرب) وعدمها وسألتنا عمّا نحن عليه مع دولتک أجبناک أننا باقون مع دولتک على حالة الصداقة كما نحن عليه الآن ولازلنا متمادون على ذلک ان شاء الله تعالى. وأمّا القريق فإنّنا لا نعرفوهم رعايا إلاّ لمولانا السلطان العثماني نصره الله وتجب علينا طاعته واتّباع أمره فيهم، وإنْ فعلْنا غير ذلک وخالفنا أمره فيهم حصل منّا عصيانه، وعصيانه عصيان لله تعالى، ومن عصى الله تعالى وخالف أمره حصل الاختلال في دينه نعوذ بالله من ذلک. فالآن نطلبوا منک إن ما كانت لک من فضايل (كذا: فضائل) الانقليز ورعاياه إذا وقعت نازلة لدينا تُكاتبنا عليها وتتكلّم معنا فيها ونُجيبوک عنها. وأمّا قضايا غير الانقليز ورعاياه الأولى أنک تتركها ولا تُكاتبنا فيها بشيء. ومتى رأيتنا ملّكنا أوامرنا بملكيّة أحد من النصارى فتكلّم معنا في ذلک، ونحن الآن ما ملّكنا أحدا من النصارى ولا أمرنا بملكيّته حتّى تقع منّا مخالفة الشروط. فافهم من أقررناه لک والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل، وكتب في تاسع شوّال المبارک سنة 1243.

وأجاب القنصل عن هذا المكتوب بما نصّه بعد فاتحته: إنّ الواضع اسمه أسفله نايب (كذا: نائب) وقنصل جنرال حضرة راي (كذا: ملک) انقلتيرة يتشرّف أن يُعلم حضرتكم جوابا على مكتوب جنابكم تاريخ 9 شوّال، إنّ المادّة المقصودة في الشروط المنبرمة مع قبطان هاملتون هي تبطيل مادّة مُشترى القريق ملكيّة، واتّباعا لذلک من حقّ القنصل أن يُدخل نفسه متى عرف أو ظنّ أنّه وقعت مخالفة في اتّفاق هذه الشروط مثلما يُدخل نفسه في المسايل (كذا: المسائل) التي يحصل منها الإضرار لمنافع رعايا الانقليز. فإذا كانت مُطالبته لم يحصل منها بُغية بحال أو نازعوه فيها أنها ليست من حقوقه فما بقي له إلاّ أن يجعل المسألة تحت نظر دولته. فأمّا الوارد الذي ذكره حضرتكم في مكتوبه واتشدتوّا (كذا: تشدّدتم) في حقّه أن تأخذوا وتُبقوا

عندم القريق مثل الأسرى المأخوذه (كذا: المأخوذة) في الحرب وأوضحتم في المكتوب نفسه أنّكم مُداومون في المحبّة الموجودة بين أوجاقكم وبين ممالک انقلتيره، والقنصل جنرال التزم يفكر، وكتب في 6 ذي القعدة الحرام سنة 1258 فكاتبه قنصل جنرال دولة الانقليز بمكتوبين في 10 و15 ديسامبر (كذا: دجمبر) 1842 تتضمّن الابتهاج بحسن الصنيع وإبلاغ الثناء. كما كاتب الأمير قناصل الدول بما كاتب به قنصل انقلتيره فأجابوه مبتهجين شاكرين. وفي يوم المحرّم من عام 1262 كاتب شيوخ المجلس الشرعي بما نصّه: وبعد فإنه ثبت عندنا ثبوتا لا ريب فيه أنّ غالب أهل إيالتنا في هذا العصر لا يُحسن ملكيّة هؤلاء السودان الذين لا يقدرون على شيء، على ما في صحّة ملكهم من الكلام بين العلماء إذ لم يثبت وجهه. وقد أشرق بقطرهم صبح الإيمان منذ أزمان وأين من يملک أخاه على المنهج الشرعي الذي أوصى به سيّد المرسلين آخر عهده بالدنيا وأوّل عهده بالآخره(ة)، حتّى أن من شريعته التي أتى بها رحمة للعلمين (كذا: للعالمين) عتق العبد على سيّده بالإقرار وتشوّف الشارع إلى الحريّة. فاقتضى نظرنا والحالة هذه رفقا بأولئک المساكين في دنياهم وبمالكيهم في أخراهم أن نمنع النّاس من هذا المباح المختلف فيه والحالة هذه خسية (كذا: خشية) وقوعهم في المحرّم المحقّق المجمع عليه وهو إضرارهم بإخوانهم الذين جعلهم الله تحت أيديهم. وعندنا في ذلک مصلحة سياسيّة منها عدم إلجائهم إلى حرم ولاّت(ة) غير ملّتهم. فعينّا عدولا بسيدي محرز وسيدي منصور والزاوية البكريّه يكتبون لكلّ من أتى مستجيرا حجّة في حكمنا له بالعتق على سيّده، وتُرفع إلينا لنختمها. وأنتم حرسكم الله إذا أتى لأحدكم المملوک مستجيرا من سيّده أو اتّصلت بكم نازلة في ملک على عبْدْ وجّهوا العبْد إلينا وحذاري من أن يتمكن به مالكه لأنّ حرمكم يأوي من التجأ إليه في فک رقبته من ملک ترجّح عدم صحّته ولا نحكم به لمدّعيه في هذا العصر واجتناب المباح خشية الوقوع في حما المحرّم من الشريعة، لا سيما إذا انضمّ لذلک أمر اقتضته المصلحة فيلزم حمل الناس عليه. والله يهدي للتي هي أقوم ويبشّر المؤمنين الذي يعملون الصالحات أنّ لهم أجرا كريما، والسلام من الفقير إلى ربّه تعالى عبده المشير أحمد باشا باي وفّقه الله تعالى آمين، وكتب في محرّم الحرام سنة 1262، كما كاتب عمّال الإيالة والنوّاب الشرعيين بما حكم به وأمرهم بتعيين زوايا وعدولا لإنفاذ ما حكم به من العتق الجبري المحكوم به وما تضمّنه المكتوب المخاطب به شيوخ المجلس الشرعي من ملاحظة المصلحة السياسيّة التي هي عدم إلجاء المملوكين إلى حرم ولات(ة) غير ملّتهم ما تكاثر وقوعه من التجاء المملوكين إلى ديار قناصل الدول محتمين بهم من لحقهم من شدّة إضرار مالكيهم بهم من الضرب والتعذيب حتى توسّط القناصل لدى الباي منكرين سوء تلک المعاملة بلهجة شديدة.

أمّا شيوخ المجلس الشرعي، فأجاب شيخ الإسلام الحنفي بما نصّ: المقام السلطني الأحمدي المشيري المرفوع عماده الطويل نجاده المحوّطة بحسن سياسته من طوارق الأعداء

بلاده، لازالت الإصابة ديدنه والمصلحة فيما يأمر به متعيّنة. أمّا بعد فقد ورد على العبد الضعيف ذلک المكتوب الشريف فبادرت للامتثال وشرعت في إيصاله إلى من تضمّن من الرجال وما أشرتم إليه من المصلحة قد فهمناه وتحقّقناه وقد وقع من عبدكم تحرير ما بيده من العبيد علمنا منه بأنّه الصواب المتعيّن لاسيما وملک هؤلاء السّودان ليست مهنّية على أساس صحيح من الأصل منهم بغيره. فلا شک في كل فرد متعيّن منهم مجال يعلم ذلک من وقف على رسالة الشيخ سيدي أحمد بابا في المسألة. وبالجملة فالخروج من عهدتهم أسلم للمرء في دينه خصوصا وقد انضمّ إلى ذلک المصلحة التي لاحظتها السيادة. ولا يسع من رزق حظّا من العقل إلاّ تسليمها فالله تعالى يُجازيكم عن النظر في مصالح عباده أجزى ما جازا به وليّ أمر قائما بمصالح المسلمين، والسلام على عليّ ذلک المقام من محرّره الداعي لكم الفقير محمد بيرم لطف الله به، وحُرّر في المحرّم 1262.

وأجاب شيخ الإسلامي المالكي بما نصّه: اللهم أيّد الإسلام والمسلمين بقاء أمير المؤمنين المؤيّد بالنصر العزيز والفتح المبين المستمرّ في إصابة الرأي من نور العليم الخبير سيّدنا ومولانا الباشا أحمد المشير لازالت العناية آخذة بيده والهداية إلى أقوم طريق من أجل عدده وبعد، فقد بلغني كتابک الكريم وخطابک العزيز الواجب التعظيم فأحطنا بما لديه خبرا وانشرحت بما تضمّنه صدرا إذ كان مضمونه رأيكم السديد في عتق هؤلاء العبيد لما ذكرتم من كلّ وجه سديد يقبله كل من له عقل رشيد وعلم مديد وليس بعد بيانكم من مزيد. فلازالت ملّة الإسلام بک مشرقه(ة) ورياض الدولة بحسن سياستک موثّقه(ة) آمين، والدعاء من معظّم قدركم العليّ إبراهيم بن عبد القادر الرياحي عفي عنه آمين في المحرّم 1262.

ومن هذا التاريخ تقرّر بالمملكة التونسيّة حكم رفع ملكيّة العبيد وإعلان حريّتهم وتأيّد. إن حضرة راي (كذا: ملک) انقلتيره باتّفاق مع حضرة الملوک معاهديه كان طلب من السلطان العثماني استقلال القريق وانتظارا لذلک أن يكفّ عنهم كل الحروب. فهذا الحقّ الذي طالبه حضرتكم هو مخالف عيانا على غرض وايضاح ما اعتمده حضرة راي انقلتيره والملوک معاصريه وأيضا على إيضاحات حضرتكم بنفسه معادة مرارا. واتّباعا لذلک ملزوم على القنصل يجعل الأمر تحت نظر دولته بغير تأخير. مختوم طوماز ريد محرّر في القنصلاطو (كذا: القنصليّة) يوم 24 أفريل 1828. و12 جويليه 1830 وجّه قنصل دولة انقلتيره مكتوبا للباي سجّل فيه على اختطاف امرأة قريقيّة ذات زوج من جزيرة سير وجُلبت وبيعت بسراية الباي للسيّد سليمان كاهيه، وهذا باعها لوكيل الجزاير (كذا: الجزائر)، وألحّ القنصل في ارجاعها ومعاينتها. كما وجّه أميرال العمارة البحريّه الانقليزيه الراسية بمياه حلق الوادي تقريرا غير مؤرّخ أوضح فيه للأمير أن قد أوتي بتونس بأنفار مولودين ببلاد القريق وبيعوا أسرى وأنّ ملک انقلتيره يرى

أنه لا يمكن لحضرة الباي بمقتضى الشرط الالحاقي المؤرخ في 18 أفريل 1816 أن يبقى عنده أسرى من الجنس القريقي ولا من غيره. وليس مراد ملك انقلتيره أن يُبطل العوايد (كذا: العوائد) الجارية بالبلاد وإنما يميّز تمييزا واضحا بين الأسير الذي يخدم عند سيّده والأسير الذي يُباع بالسوق. كالذي بلغ خبرهم لحضرة ملك انقلتيره. وليكن في علم جناب الأمير أنه مهما مركب كان سواء من رعايا الانقليز أو من حمايته وثبت عليه بحجّة قطعيّة أنه حامل للأسرى يؤخذ للدولة ويُعاقب رئيسه العقاب الشديد. وإنّ مركبا مالطيّا كان أتى في شهر أكتوبر المنصرم حاملا ستّة أسارى لتونس وأنه أتى بعمارته ليطلب من حضرة الباي إرجاع الأسرى المذكورين. وليس ذلک لمخالفة الشروط فقط بل لمشاهدة العقاب الذي سينال رئيس المركب الذي أتى بهم، وليس له مفاهمة أخرى سوى أن حضرة ملک انقلتيره يترجّى من جناب الباي قبول شرط إلحاقي للشروط المنبرمة في 17 أفريل 1816، وهو الواصل طيّ مكتوبه هذا لقطع إعادة الكلام في مثل هذا الأمر وقطع اللوم والعتاب، ويُلاحظ من جهته لجناب الباي الامتثال لمراد ملک انقلتيره لدوام المحبّة بين الدولتين. لم يوجد الشرط المشار إليه ولا الجواب من الأمير عنه ولكن من هذا التاريخ انتهت مسألة استرقاق المماليک البيض بالمملكة التونسيّة.

أمّا استرقاق المماليک السود فقد استمرّ جلبهم والاتّجار فيهم وقنصل الانقلتيره وجمعيّات تحرير الرقّ مجدّون في السعي لتحريرهم إلى أن دالت الدولة إلى الأمير الشهير معتق الرقاب المقدّس أحمد باشا وكان بالطبع ميّالا للحريّة فوقع التفاهم بينه وبين القنصل الدولة الانقليزه وكان جوابه أنّ هذا مراده ومبتغاه. ولكم من الحكمة أن لا يفاجئ أهل المملكة بذلک، لأنّ الطباع تنفر من كلّ أمر مفاجئ ولو كان في نفسه حسنا، ويجب التدريج في ذلک. فاستصوب الرأي القنصل وشكره. فأصدر حينئذ أمره بمنع إخراج المماليک من عمالة تونس للاتّجار فيهم وكاتب القنصل بما نصّه: أمّا بعد فإنه وقع الكلام بيننا في شأن وسق العبيد السودان للمتجر في رقابهم، اعلم محبّنا أن سريرتنا في أصل الخلافة تأبى ذلک ويرقّ قلبنا من أجل سماعه بحيث إني في خاصّة نفسي ليس لي مملوک على رقّ الأسر يُباع ويُشترى مثل الأنعام، على أن شرطه في ملّتنا ضيّق جدّا لا يكاد أحد يقوم بشرطه، وأنا ممن يستحسن الدولة الانقليزية في هذه النازلة، وغرضنا في هذا الأمر موافق لغرض المحبّ الكامل صاحب السياسه(ة) وأخلاق الرياسه (كذا: الرئاسة) الوزير لورد بالمسترن (Lord Palmerston) ونرى ذلک من كماله وحسن سيرته. وها أنا الآن نمنع إخراج العباد المملوكين من عمالتنا لأجل المتجر فيهم ونقف في تضعيف هذا المتجر بمنتهى الجهد والله يقطع هذا المتجر من الوجود. ونرجوا بذلک ثواب الله الذي خلقنا وخلقهم ومنّ على الجميع بفضيلة العقل. والمراد أن تُعرّفنا حبيبنا الوزير المذكور بمضمون كتابنا هذا ودمتم في أمن الله، وكتب في 9 التاسع من ربيع الأول 1257.

وأجاب القنصل متشكرا على ذلک بما نصّ تعريفه: في مدّة حياتي قلّ ما حصل لي سرور عظيم الذي حصّلته أمس بالمكتوب الذي تفضّل جنابكم العليّ بإرساله إليّ ولا يوجد أحد يتنبّه بهذا الفخر العظيم لاسمه بذلک النطق الذي نطقت به في كتابک وسارعت بمجرّد الإشارة لمنع خروج الأسارى من عمالتک، وهذه السرعة موافقة لحنان قلبک ورأفته وهي من إحسان ما هو مسطّر صحائف التاريخ. وتنبّئ بأن فعل الجميل سجيّة فيک وتُثبت بأنّ لک من الذكاء والفكر أكثر من طاقة بقيّة ذات البشر. وإن شاء الله تكون دائما في سعي رغد العيش والهنا(ء) لعمالتک ويتمّ لک جميع ما هو في نظرک من المصالح على مقتضى ما يشير لک به سليم قلبک حتى تقطع في جميع عمالتک المتجر في عبيد الله. والجزاء في جنابک هو إعجاب العالم واستحسانه لأجل حمايتک لهذا النوع الإنساني وهذه التقوى من جنابک تؤثّر في العالم صدا (صدى) صوت بالثناء الجميل ودعاء بكلّ خير على لسان أولئک العباد المستضعفين. وحضرتكم العليّة تقبل منّي الدعاء بإتمام جميع ما تريده في سيرتک من عمران العالم التي هو طبعک. هذا محصّل كلامي وإلى الآن لم يأتني ما نخبر به رفيع جنابكم على لسان الوزير لرد بالمسترن (Lord Palmerston) في هذه النازلة ونتحقّق أنه يأتيني منه الثناء وما يُوجب صفاء المحبّة ودوامها وزيادة الحبّ من دولة الانقليز في جنابكم ونخضع لمقامكم في قبول تحيّة الضعيف خديمكم ريد (توماس ريد القنصل الإنجليزي) في 21 ربيع الأنور 1257.

ثمّ ورد مكتوب من الوزير لرد بالمسترن مؤرخ في 22 جوان 1841 في الابتهاج بصنيع الأمير الجليل والثناء عليه. وفي 20 رجب 1257 كاتب الأمير قنصل جنرال دولة الانقليز بما نصّه: أمّا بعد فإنّ المتجر في النوع الإنساني تعلم ثقله علينا ومنافاته لطبعنا ولازالت الشفقة على العبيد المستضعفين تحرّک عنايتنا إلى ضعف هذا المتجر وتخفيف ثقله. وقد اقتضى نظرنا الآن إبطال السوق المعدّ لبيعه على أيدي الدلاّلين مثل الأنعام في حاضرتنا تونس وسائر عملها وأبطلنا المحصول المرتّب على بيعهم وأسقطناه من مدخول دولتنا وكتبنا بذلک لسائر عمالتنا والله يعلم حال أولئک المساكين حين يُنادي عليهم الدلاّل في السوق على عيون الأشهاد وما ذلک إلاّ لضبط الأداء المرتّب على بيعهم، فدخل مثل هذا ينبغي لذوي الهمم والحنان رفضه وعدم الالتفات إليه. فيحقّ لهذا النوع الإنساني مزيد شرف على غيره من الحيوانات وهذا ذريعة إن شاء الله إلى رفع مصيبهم بالملک لأنه لا يكون دفعة لما فيه من ضياع أموال على أربابها وإن شاء الله بعد قليل مدّة نبلغ المُنا بارتفاع هذا الملک من سائر عمالتنا فإنّ تعطيلنا لمتجرهم واعتناءنا بحالهم وتخفيف ثقلهم يجر إلى ذلک، ومن الله الإعانة. وخصّصناكم بهذا الإعلام لما نعلم من موافقة طبعكم لطبعنا في هذه النازلة، ودمتم في أمن الله. وكتب في 2 رجب 1257.

فأجابه القنصل مثنيا عليه شاكرا لمساعيه، وفي 22 أكتوبر 1841 كاتب البرنجبي دران اشفور رئيس جمعيّة حماية البشر والكولير فسيوليت دي صانط أنطون كاتب سرّها الأمير أحمد باشا بالثناء عليه وبتسميتها أحد رؤساءها الشرفيين. كما وردت المكاتيب من جماعة الانقليز المتعاونين على تكريم النوع الإنساني بمالطه وغودش (كذا: قادش) وجبل طارق والقرنه (كذا: ليفورنو) وفيورينسه (كذا: فلورنسا) ونابولي وإزمير وطرابلس مضمونها الثناء على هذا الصنيع الجميل الذي لا يحدّ، والتنويه بما صدر من الحكم بإبطال خروج بني آدم من عمالته للاتّجار برقابهم وإبطال السوق المعدّ لبيعهم وناهيك عن مأثرة يبقى ذكرها ويبقى اسمها مجدا مدى دوام العصور لما في إبطال لما في إبطال العبوديّة من رحمة العباد.

وأجاب الأمير (أحمد باشا باي) كل جماعة منهم بمكتوب خاص بما نصّه: أمّا بعد فإنه بلغنا منكم مكتوب من المحترم الموقّر ريشرد مس في الثناء على بعض سياسة صدرت منّا في تكريم نوعنا الإنساني وعدم الحاقه بالحيوانات البهم، وحصل بمكتوبكم سرور والله تعالى يُعيننا على هذا السعي المشكور ويبلغنا في ذلک منتهى الألم ويتقبّل العمل، ودمتم محفوظين وبالعناية ملحوظين، وكتب في 26 ذي الحجّة 1257. وفي 2 جمادى الثانية 1258 أصدر أمره لعمّال مملكته يأمرهم بأنّ تجار الغدامسيّة وغيرهم الذين يأتون من أرض السودان ينبّه عليهم بأن لا يدخلوا العبيد المملوكين، وبمجرّد دخولهم للعمالة التونسيّة يُعتقُون عليهم ويكونون من أحرار المسلمين ولم تبق عليهم شبهة ملک ولا يقدرون على بيعهم ليكونوا على بصيرة ولا يدّعي أحد منهم الجهل ولا الضرر.

وكاتب الباي قنصل جنرال دولة الانقليز يعرّفه بذلک، كما كاتبه بما نصّه: أمّا بعد، فإنّک تعلم ما لنا من الشفقة والحنان على هؤلاء المملوكين لعدم قيام مالكيهم بالشروط الواجبة في ذلک وإبطال ملكهم دفعة واحدة يُؤثّر هرجا وضياعا في أموال عظيمة للناس، فاقتضت أن يكون ما نريده تدرّجا بحيث لا يقع هرج ولا تضييع في تلک الأموال الكثيرة. فبادرنا إلى عتق جميع من في ملكنا دفعة واحدة حتّى شاع ذلک في الناس وذاع. ثمّ منعنا إخراج المماليک من عمالتنا لأجل المتجر في ذواتهم. ثمّ أبطلنا السوق المعدّ لبيع بني آدم وهدمنا الأثر المبني فيه. ورفضنا مالنا من المدخول من ذلک ونظّفنا دولتنا من وسخه. ثمّ منعنا إدخال المماليک لعمالتنا في البرّ والبحر ونبّهنا على التجّار فيهم أنّ جميع ما يدخل لهذه العماله (كذا: العمالة) يكون حرّا من الأحرار لا يُباع ولا يُشترى. وهذا كلّه مقرّر في علمكم. والآن لم يبقى إلا الذين في العمالة فاقتضى النظر أن حكمنا بإنّ جميع ذريّتهم أحرار بحيث أن من وُلد في هذه العماله لا يُباع يُشترى وأنفذنا بذلک وأمرنا بسائر بلداننا تكريما لهذا النوع الإنساني حتى يتمّ إن شاء الله ما تعلمه من مرادنا في هذه المصلحة التي نحسبها وسيلة إلى الله على وفق المراد بوجه سياسي لا تنشأ منه مضرّة. والله تعالى أسأله الإعانة على ذلک ودمتم في أمن الله تعالى وحفظه.

هذا الحكم ممن خلّفه من الملوك الحسينيين إلى يوم التاريخ خصوصا بالأمر العليّ المؤرّخ في 9 شوال 1307 وفي 26 جوان 1890 المتضمّن لتقرير حكم رفع الملكيّة وتعيين العقوبات الشديدة التي تنال المُخالف بارتكاب ذلك. هذه خلاصة ما بالحجج المتعلّقة بالغرض المحفوظة بالخزينة العامّة."[12]

الصفحة الأولى من الوثيقة

12. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق عدد 1، ملف عدد 10، وثيقة عدد 9 (26 جوان 1890)

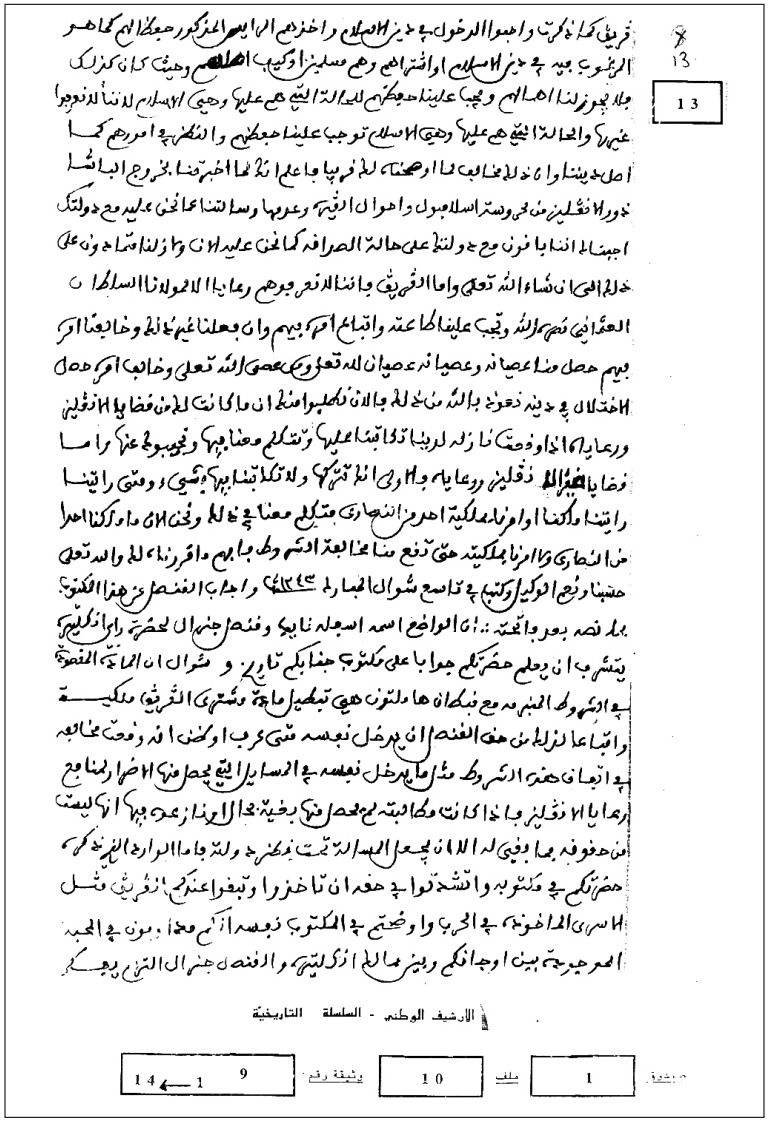

الصفحة ما قبل الأخيرة من الوثيقة

Bibliographie

Al-Archīf al-Watanī at-Tūnusī. Al-Silsila at-Tārikhiyya. Aṣ-ṣundūq 1. Al-Malaf 10.

Beckert, Sven "Emancipation and Empire: Reconstructing the Worldwide Web of Cotton Production in the Age of the American Civil War." *The American Historical Review*, Oxford University Press Vol. 109, No. 5 (December 2004): 1405-1438.

Dali, Inès Mrad "De l'esclavage à la servitude." *Cahiers d'études africaines*, 179-180 (2005): 935-956.

Downs, Gregory P. *The Second American Revolution The Civil War-Era Struggle over Cuba and the Rebirth of the American Republic*, (U.S.A: The University of North Carolina Press, 2019).

Doyle, Don H. *American Civil Wars: The United States, Latin America, Europe, and the Crisis of the 1860s*, (U.S.A: The University of North Carolina Press, 2017).

Ibn abī aḍ-ḍiyāf, Aḥmad. Itḥāf ahl az-zamān bi-akhbāri Mulūki Tūnis waʿahdi al-amān. Tunis: Maison Tunisienne de l'Edition, 1989.
Kott, Sandrine. *L'Allemagne du 19e siècle* (Paris: Hachette supérieur, 2004), 50-70.
Largueche, Abdelhamid. *L'abolition de l'esclavage en Tunisie: à travers les archives: 1841-1846* (Tunis: Alif, 1990).
Larguèche, Abdelhamid. *Les ombres de la ville, pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, 18e et 19e siècles* (Tunis: CPU, 2002).
Oualdi, M'hamed. *Esclaves et maîtres: Les Mamelouks des Beys de Tunis du 17e siècle aux années 1880* (Paris: Éditions de la Sorbonne, 2011).
Specter, Matthew. *The Atlantic realists: Empire and international political thought between Germany and the United States*, (U.S.A: Stanford University Press, 2022).
Stanziani, Alessandro. "Le mouvement abolitionniste au Royaume-Uni et en France." In *Les métamorphoses du travail contraint* (Paris: Presses de Sciences Po, 2020), 133-187.
Valensi, Lucette "Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIe siècle." In *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations*, 22e année, N. 6 (1967): 1267-1288.

العنوان: تحرير العبيد في البلاد التونسيّة من خلال وثيقة غير منشورة: الحدث وسياقات تاريخه العالمي

ملخّص: سعت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على جزء من التاريخ العالمي في شأن حدث تحرير العبيد في البلاد التونسية (1846) وذلك من خلال تقديم وثيقة غير منشورة ودراستها. حرّرت هذه الوثيقة سنة 1890 أي بُعيد الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية. مما يدلّ على أن موضوع تجارة العبيد ظل يؤرّق وقتئذ الفاعلين السياسيّين. وأوضحت لنا هذه الوثيقة زوايا عديدة مظلمة في هذا الحقل البحثي، ومن أهمّها تشابك حدث تحرير العبيد بالبلاد التونسيّة مع صراع دولي يستهدف احتكار القوّة ومنابع الثروة والنفوذ سواء على مستوى المتوسّط من خلال رغبة إنجلترا في بسط نفوذها عليه أو على مستوى الصراع بين البحر الأبيض المتوسّط والمحيط الأطلسي خاصة مع بداية بروز القوة الأمريكيّة.

الكلمات المفاتيح: تحرير العبيد، البلاد التونسية، القرن 19، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية.

Titre: Un document inédit sur l'abolition de l'esclavage en Tunisie: L'événement et son contexte historique global.

Résumé: Ce document inédit, a pour objet, de fournir quelques éléments d'information relatives aux projets de l'émancipation des esclaves en Tunisie (1846). Même si ce document a été rédigé en 1890, après la soumission de la Tunisie au Protectorat français, cela signifie, que la question de la traite des esclaves continue toujours de préoccuper les acteurs politiques à cette époque. Le contenu de ce document, permet d'éclaircir quelques points relatives à ce sujet de recherche, dont le plus important est de mettre en évidence, les rapports de cette initiative émancipatrice des esclaves en Tunisie, avec les effets d'une compétition au niveau internationale sur le monopole du pouvoir et les sources de richesse et d'influence, que ce soit au niveau de la Méditerranée ou l'Angleterre ne cachait pas ses ambitions d'y étendre son influence, ou au niveau des conflits d'intérêt entre les différentes puissance de l'époque au sujet de la Méditerranée et de l'océan Atlantique, notamment avec le début de l'émergence de la puissance américaine.

Mots-clés: Abolition de l'esclavage, Tunisie, XIXème siècle, Angleterre, États-Unis d'Amérique.